

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

٢٠١٠/٧/١٠، ملحق خاص

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحرر: سمير صراص

تنشر "مختارات من الصحف العبرية"، بين حين وآخر، ملاحق تتضمن مواد مختارة نحاول فيها أن نمضي خطوة أبعد من تغطية الصحافة اليومية، وأن نقدم للقارئ المعني مادة تساعد في فهم أعمق للسياسات والمخططات الإسرائيلية، من خلال متابعة ما يصدر عن مراكز الأبحاث والدراسات في إسرائيل. ونقدم في هذا الملحق دراسة صدرت عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب يصف فيها الكاتب ميخائيل ملشتاين التحدي الذي تمثله المقاومة لإسرائيل، وما يعكسه صعودها من تحول جوهري في طبيعة التهديدات التي تواجه إسرائيل، الأمر الذي يلزمها في رأي الكاتب بإجراء تغييرات في استخدامها القوة العسكرية وفي تعريفها للأمن القومي.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي، فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان

هاتف

+٩٦١-١-٨١٨٣٨٧

+٩٦١-١-٨١٤١٧٥

+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩

فاكس

+٩٦١-١-٨١٤١٩٣

+٩٦١-١-٨١٨٣٨٧

بريد إلكتروني

ipsbrt@palestine-studies.org

موقع إلكتروني

www.palestine-studies.org



التحدي الذي تمثله المقاومة لإسرائيل*

ميخائيل ملشتاين**

مفهوم "المقاومة"

في العقود الأخيرة، بدأ مفهوم جديد - قديم يغزو العقول والألباب في الشرق الأوسط هو "المقاومة". وفي الإمكان ترجمة مصطلح "المقاومة" إلى اللغة الإنكليزية، حرفياً، بكلمة "resistance"، لكن هذه الترجمة لا تعبر عن المضامين المفاهيمية والعملية الواسعة والمتنوعة لهذا المصطلح. إن "المقاومة" أوسع كثيراً من كونها مجرد وسيلة عمل عسكرية أو مفهوماً سياسياً، بل إنها رؤية شاملة للعالم وطريقة للحياة.

وعلى الرغم من أن استخدام مصطلح "المقاومة" هو أمر شائع جداً في الشرق الأوسط اليوم، وربما أكثر من أي جزء آخر من العالم، إلا إن جذوره تعود إلى خارج المنطقة. وقد ظهر مصطلح "المقاومة"، أول مرة، في الحرب العالمية الثانية، واستُخدم لوصف الحركات السرية في أوروبا المحتلة (وخصوصاً في فرنسا) التي كانت تقاتل الألمان، ولا سيما عن طريق حرب العصابات والانتفاضات الشعبية. وهذه الخلفية التاريخية تضيء على مصطلح "المقاومة" صدى إيجابياً للغاية في أذهان الرأي العام الدولي، وتساعد على ترسيخ صورتها باعتبارها حركة شرعية، بل بطولية، لشعب محتل، أو لمقاتلين من أجل الحرية يعملون ضد قوة أجنبية.

بعد الحرب، تبنت هذا المصطلح حركات تحرير وطني متنوعة كانت تعمل ضد القوات الاستعمارية في العالم الثالث، ثم انتقل من هناك إلى الشرق الأوسط. ويمكن أن يعزى ترسيخ هذا المصطلح في الخطاب الإقليمي السياسي والعام إلى الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد أدى الفلسطينيون دوراً محورياً في صوغ فكرة المقاومة في المنطقة، واستخدموها لتصوير كفاحهم المسلح على أنه أسلوب مشروع تنتهجه قوة بلا دولة ضد عدو أجنبي قوي.

(*) المصدر: "عدكان استراتيجي"، المجلد ١٢، العدد ٤ (شباط / فبراير ٢٠١٠).

(**) خبير بالشؤون الفلسطينية ومؤلف كتابي:

- *Between Revolution and Statehood: Fatah and the Palestinian Authority (2004).*

- *The Green Revolution: A Social Profile of Hamas (2007).*



وخلال العقدين الأخيرين، حظيت فكرة المقاومة في المنطقة باهتمام لم يسبق له مثيل، لكن تحت رعاية جديدة - المنظمات الإسلامية الأصولية والدول المنتمية إلى المحور الراديكالي (وخصوصاً إيران) التي أعادت تعريف هذا المصطلح، سواء من الناحية المفاهيمية أو العملية. وبتأثير هذه العناصر، أصبحت الأهداف الراهنة للمقاومة هي التطلع إلى نظام عالمي بديل وفقاً لروح الإسلام الراديكالي، والقضاء على النفوذ الغربي في المنطقة، والأهم من ذلك، خوض صراع لا هوادة فيه ضد إسرائيل حتى تتم إبادتها. علاوة على ذلك، سجل بعض عناصر المقاومة إنجازات كبيرة في العقود الأخيرة، من خلال الاستيلاء على معازل إقليمية، وتعزيز النظم العسكرية في مواقع عدة، وزرع أفكار المقاومة في وعي المنطقة. ونتيجة ذلك، أصبحت المقاومة أحد أخطر التهديدات التي تواجه إسرائيل.

وفي الوقت نفسه، فإن هذا التحدي يفرض أيضاً صعوبات جوهرية عديدة، لعل أبرزها هو التحدي المفاهيمي، نظراً إلى الطبيعة المبهمة للمقاومة وتعدد أشكال العناصر المتماثلة معها. وفعلاً، فإن "المقاومة" تتمثل في مجموعة واسعة من العناصر: منظمات ما دون الدولة (مثل حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وعناصر المقاومة المسلحة في العراق)؛ منظمات ما دون الدولة ذات بعد وطني (مثل حركة "حماس" في قطاع غزة)، أو منظمات لها صفة شبه دولة (مثل حزب الله)؛ دول (إيران وسورية). وهذه كلها تمثل هويات دينية وعرقية وأيديولوجية متنوعة تكون في بعض الأحيان متعارضة تماماً مع بعضها البعض. علاوة على ذلك، فإن هذه العناصر المتنوعة لا تتبع فلسفة واحدة متجانسة، وإنما هي في الواقع تعطي مفهوم المقاومة تفسيرات متعددة. كما أنها تعرف أهدافها بشكل مغاير، وفقاً لأوضاعها ومصالحها الخاصة. ولذلك، فإنه من الصعب، من ناحية، تعريف المقاومة باعتبارها معسكراً أو محوراً، ومن ناحية أخرى، وصفها بأنها حركة أو ظاهرة. وفي الواقع، فإنها تشكل مزيجاً من هذه التعريفات والمصطلحات كافة.

[.....]

لا تتوخى المقاومة محاولة تحقيق التكافؤ العسكري مع إسرائيل، فضلاً عن خوض مواجهة حاسمة في الصراع معها، ذلك بأن عناصر المقاومة تفهم دونيتها العسكرية، ومع ذلك فإنها تدعي أن قوة العزيمة تمكنها من التعويض عن تفوق العدو العسكري والتكنولوجي، وخصوصاً من خلال قدرتها على التحمل والتضحية بالنفس. ووفقاً لمفهوم المقاومة، فإن النصر يكمن في رفض ما يقرره العدو، وفي القدرة على البقاء والعمل على المدى الطويل، حتى بعد تلقي ضربات قاسية؛ بعبارة أخرى، تحقيق النصر من خلال عدم الهزيمة. وعن طريق هذه الأساليب، تحاول المقاومة تحقيق "الاحتواء المزدوج": منع العدو الغربي، وخصوصاً إسرائيل، من تحقيق حسم عسكري، وفي الوقت نفسه، إحباط الخطوات التي تقوم بها الدول الإقليمية لضمان الاستقرار والدفع قدماً نحو حل وسط بين إسرائيل



وجيرانها، وإنشاء قاعدة موالية للغرب (على سبيل المثال، الجهود التي تبذلها "حماس" لتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية، أو الكفاح الذي تخوضه عناصر المقاومة في العراق ضد الجهود المبذولة لتوطيد الحكومة المركزية في بغداد). وتنظر عناصر المقاومة إلى حرب لبنان الثانية على أنها حدث تأسيسي تجلت فيه فعالية أساليبها وتأثيرها بشكل كامل. ومن وجهة نظرها، فإن نقل الحرب إلى داخل إسرائيل يمثل واحدة من أصعب الهزائم التي واجهتها إسرائيل، ويضع أمامها تحدياً معقداً من الصعب عليها أن تتغلب عليه.

ومع ذلك، ففي حين أن عناصر المقاومة حريصة على إبراز قوتها التي لا يرقى إليها الشك، وتصميمها، وقدرتها على التحمل، فإنها في بعض الأحيان تكون مثقلة بالقيود، والمخاوف، وحتى بالهزائم التي تجبرها على إبداء المرونة وضبط النفس. إن العناصر المقاومة في المنطقة، التي بلورت خصائص أكسبتها صفة شبه دولة، تقدم أمثلة بارزة على ذلك، حيث أن المكانة الجديدة لهذه المنظمات تفرض عليها قيوداً شديدة، وتجعلها، بالتدريج، أكثر حذراً وضبطاً للنفس، وأقل مناعة مما كانت عليه في السابق. إن التغيير في سلوكها يصبح ملحوظاً بشكل خاص بعد خوضها مواجهات حادة مع إسرائيل، إذ أثبتت لها هذه المواجهات صعوبة خوض معارك استنزاف نظراً إلى مكانتها الجديدة التي اكتسبتها والمخاطر التي تهدد أرصدها الحكومية المكتسبة. ومع ذلك، فإن هذه المكانة الجديدة لم تؤثر حتى الآن في صميم أيديولوجيتها، والأهم من ذلك، لم تكبح استعداداتها الحثيثة لمعركة مقبلة مع إسرائيل، والتي تنعكس في جهودها المستمرة للتزود بأسلحة متطورة (وخصوصاً الصواريخ البعيدة المدى). وعندما تتبنى دول مثل إيران وسورية، مفهوم المقاومة، فإنها تعتمد أنماط الحرب غير المتكافئة التي تشكل الأساس الذي تقوم منظمات المقاومة عليه. ونتيجة ذلك، أصبحت إسرائيل تواجه، بالتدريج، مجموعة من التحديات المعقدة والمركبة: دولاً تعتمد أنماط نضال تتبعها الكيانات التي هي ما دون الدولة؛ منظمات لها صفة ما دون الدولة، أو كيانات لها صفة شبه دولة تكتسب، بالتدريج، قدرات وأنماط عمل خاصة بالجيش النظامية.

إن صعود المقاومة يعكس تحولاً جوهرياً في طبيعة التهديدات التي تواجه إسرائيل، إلى حد يجعل هذه الأخيرة ملزمة بإجراء تغييرات في استخدامها للقوة العسكرية، وفي تعريفها للأمن القومي. إن هذا التحدي يتطور في الوقت نفسه الذي تتراجع بالتدريج التهديدات المتأتمية من الدول، والمتمثلة في القوات العسكرية التقليدية التي شكلت التحدي الرئيسي لإسرائيل خلال العقود الأولى من قيامها. وللوهلة الأولى، يبدو أن هذا الأمر من شأنه أن يكون بشري خير بالنسبة إلى إسرائيل، نظراً إلى الانخفاض الظاهري، في حجم القوة التي تواجهها، ومع ذلك، فإن مثل هذا الاستنتاج يمكن أن يكون خادعاً، إذ إنه من الممكن



تصنيف المقاومة على أنها تملك قوة عسكرية أقل مقارنة بالتحدي الذي تشكله الدولة، لكن هدف المقاومة الأساسي ليس التوصل إلى حسم سريع ضد إسرائيل، كما أن الخطر الذي تنطوي عليه المقاومة يكمن تحديداً في أنها تزداد قوة بصورة بطيئة ومنتدجة، الأمر الذي من شأنه في بعض الأحيان خداع المراقبين من الخارج. إنها، بشكل عام، تشكل تهديد استنزاف طويل الأمد يستهدف قدرة المجتمع الإسرائيلي على التحمل، فضلاً عن أن التحدي المتمثل في المقاومة يجعل من الصعب استغلال الإمكانيات الكاملة للقوة العسكرية وتحقيق حسم واضح مثل ذلك الذي تم تحقيقه في معظم الحروب السابقة التي جرى خوضها ضد أعداء الدولة.

فهم التهديد

[.....]

إن الفهم العميق من جانب القيادة الوطنية للتحدي الذي تمثله المقاومة هو شرط حاسم وأساسي لفهم الواقع الجيو - سياسي الناشئ في المنطقة، ولتحديد الأهداف وطريقة العمل التي تتلاءم مع الحالة الراهنة. وكمرحلة أولى، فإن على القيادة الوطنية أن تدرك أن ما نواجهه ليس مجرد تهديد تكتيكي راهن متأت من جماعات متطرفة وذي قوة وحجم ثابتين، وإنما أن ما يترصد بنا هو تهديد زاحف: فهو يتطور باستمرار (وإن ببطء نسبي) وينتشر من مكان إلى الآخر في الشرق الأوسط.

على قيادة الأمة التخلص من الافتراضات السابقة العديدة التي كانت صحيحة إلى حد ما بالنسبة إلى المواجهات مع الدول، والتي هي عديمة الأهمية إلى حد بعيد عندما يتعلق الأمر بمواجهة منظمات المقاومة. الافتراض الأول هو أنه من الممكن تحقيق "حسم" واضح أو نهائي ضد العدو، ذلك بأن هذا المصطلح فقد صلاحيته في العالم المفاهيمي (conceptual world) للتعامل مع عناصر من المقاومة. الافتراض الثاني هو أن العدو، عندما ينتقل إلى وضعية الدولة، فإنه يمر بعملية تحول متدرج نحو الاعتدال على الصعيد العملي، وحتى على الصعيد الأيديولوجي، ذلك بأنه في الممارسة العملية، عندما تتحول بعض العناصر المقاومة إلى كيانات حكومية، فإنها لا تنظر إلى مفاهيم الحكومة أو الأرض بمنظار الانتصارات المجيدة، بل إن الواقع الجديد، في حقيقة الأمر، لا يبشر بحدوث تغيير في أهدافها النهائية ومبادئها الأيديولوجية.

وفي الوقت نفسه، فإن الأعباء الحكومية تضطر المقاومة إلى إحداث تغييرات في أنماط عملها؛ فالوضع الجديد يفرض عليها قيوداً لم تختبرها في الماضي، ويتطلب من عناصرها إثبات قدرتهم على تحمل المسؤولية والتصرف كرجال دولة، وإبداء ضبط النفس عندما يقومون



يعمل عسكري. وقد تأصلت هذه الدروس في وعي المقاومة نتيجة المواجهات العسكرية الواسعة مع إسرائيل، لكن هذه المواجهات، في الوقت نفسه، لا تحقق ردهاً مطلقاً. وفي الواقع، فإنه منذ حرب لبنان الثانية [في صيف سنة ٢٠٠٦]، وعملية الرصاص المسبوك [الحرب على غزة في صيف سنة ٢٠٠٨]، وجد حزب الله و"حماس" نفسيهما غارقين في تناقض داخلي خطر. ففي حين أن المنظمين تبيان قدرًا كبيراً من الحذر عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة العسكرية، إلا إنهما سرّعتا عملية بناء القوة العسكرية إلى حد كبير وتجهزتا بأسلحة أفضل، وذلك كي تكونا قادرتين على إلحاق قدر أكبر من الضرر بإسرائيل قياساً بالماضي. وهكذا، فإنه على الرغم من الهدوء السائد على الجبهتين، فإن وضعاً حساساً وقابلاً للتقلب السريع قد نشأ، وهو وضع قابل للانفجار ومعرض للاشتعال في ظل أوضاع معينة مثل: مرور فترات زمنية على تلك المواجهات الصعبة، الأمر الذي يسمحو ذكرى الصدمة من وعي عناصر المقاومة ويضعف تأثير قوة الردع الإسرائيلية شيئاً فشيئاً؛ ضغوط داخلية متنامية في صفوف منظمات المقاومة، ولا سيما من جانب الأجنحة الصقرية، لتنفيذ عمليات عسكرية على الرغم من المخاطر الكامنة فيها؛ تحديات تواجه المنظمات ككيانات حاكمة على نحو يؤدي إلى تخفيف الكوابح التي تقيدها اليوم.

الافتراض الثالث الذي يجدر بالقيادة التخلي عنه هو أنه من الممكن تقويض صورة منظمات المقاومة في نظر الجمهور الذي تعمل في وسطه إذا ما تم تصويرها على أنها مسؤولة عن المحنة والدمار الناجمين عن المواجهات العنيفة. إن ثلاثة عقود من الكفاح المرير ضد حركات المقاومة لم تولّد احتجاجاً شعبياً واسعاً ضدها، وإنما هي، على العكس من ذلك، وفي معظم الحالات تقريباً، تكتسب صورة بطولية، وخصوصاً عندما تنخرط في معركة ضد إسرائيل، ويبقى التعاطف الشعبي معها ثابتاً، بل إنه يزداد في بعض الأحيان. وهذا الأمر نابع من العلاقة العميقة التي تربط بين معظم عناصر المقاومة والسكان بوجه عام: فهي تقوم بتشغيل شبكات واسعة لتقديم المساعدات الاجتماعية التي تسد حاجات أساسية للسكان، الأمر الذي يحافظ على منزلتها في نظر الجمهور، بل يعززها.

معالجة التحديات الأساسية

بعد أن تتخلى القيادة الوطنية عن هذه الافتراضات الأساسية، فإن عليها أن تتحلى بقدر كبير من الصبر - وهي الخاصية التي يقوم عليها برنامج المقاومة. بالإضافة إلى ذلك، على القيادة أن تحدد أهدافاً واقعية لمواجهة العناصر المقاومة، وأن تتجنب التوقعات المبالغ فيها، ولا سيما فيما يتعلق بشن عملية عسكرية.



أولاً، على القيادة أن تتخلى عن الحلول المتمثلة في الاجتياح الشامل والطويل الأمد للمنطقة التي تنشط فيها منظمة المقاومة، فالعناصر المقاومة لا تتشوق إلى سيناريو احتلال منطقتها، إلا إنها ما إن يتم الاحتلال حتى تجده مفيداً جداً لتعزيز نضالها ضد العدو، وتحوله إلى حرب في وسط المدنيين. هذا ما حدث في جنوب لبنان، وما يحدث اليوم في العراق، وما يمكن أن يحدث في المستقبل في قطاع غزة في حال اجتياحه لفترة طويلة. وفي مثل هذا الوضع، تتكبد منظمة المقاومة ضربات خطيرة في المراحل الأولى من المعركة، ويصبح نشاطها محدوداً على جميع الأصعدة، لكن في اللحظة التي يصبح الاجتياح واقعاً جديداً ممتداً على فترة زمنية طويلة، تتمكن المنظمة من إعادة بناء قدراتها و تجديد نشاطها العسكري.

إن السياسة المفضلة (أو بالأحرى أهون الشرين) [بالنسبة إلى إسرائيل]، هي شن حملة عسكرية واسعة نسبياً مرة كل بضعة أعوام، وما يقرر حجم الحملة وتواترها هو حدة الخطر الذي تشكله عناصر المقاومة، وطبيعة أرض المعركة، والأوضاع الإقليمية والدولية السائدة في ذلك الوقت. ومع ذلك، فإنه من الأهمية بمكان، في كل سيناريو، أن يكون الرد العسكري الإسرائيلي غير متكافئ، وذلك كي نبرهن للعدو التكلفة الباهظة التي تنطوي عليها كل محاولة لتقويض أمن المجال الإقليمي لإسرائيل. إن مثل هذه الخطوة يجب ألا يستمر طويلاً، لكنه يجب أن يركز على إيقاع أضرار واسعة بقيادات منظمات المقاومة (على المستويين العسكري والسياسي)، وبمختلف البنى التحتية التابعة لها (بما في ذلك المدنية منها). ومن المحتمل جداً أن تقترن هذه الخطوة بأضرار واسعة في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وكذلك بأضرار واسعة - غير مقصودة بطبيعة الحال - في المجال المدني للعدو. ولهذا السبب، فإن على القيادة الإسرائيلية القيام بحملة دبلوماسية عامة على جبهتين: أولاً في الداخل، حيث سيتعين عليها أن توضح التكلفة التي يجب أن يدفعها المواطنون الإسرائيليون لقاء المواجهات مع العناصر المقاومة، وأن تشدد على أنه يجب ألا نتوقع نصراً سريعاً أو حاسماً من جانب الجيش الإسرائيلي؛ ثانياً، تجاه الجمهور الدولي، إذ سيكون من الضروري شرح تعقيدات التعامل مع عناصر المقاومة، وتبيان القيود التي يفرضها العدو على إسرائيل، وأولاً وقبل أي شيء، كون القتال يجري في المجال المدني المكتظ بالسكان.

ومن غير المرجح أن يؤدي أي من الخطوات المذكورة أعلاه إلى الاستسلام الكامل لعناصر المقاومة، أو إلى إقناعها بالدخول في محادثات مباشرة مع إسرائيل أو الاعتراف بوجودها (على الأقل ليس في المستقبل المنظور). ومع ذلك، فإن الخطوات العسكرية، ولا سيما الخطوات الواسعة النطاق التي تترافق مع إلحاق أضرار جسيمة بعناصر المقاومة، من المرجح أن تخلق ردعاً طويلاً الأمد فيما يتعلق بالقيام بعمليات عنف ضد إسرائيل. صحيح أن العناصر المقاومة التي بلورت مكانة سيادية، أو شبه سيادية، تطور لديها أيضاً حساسية



وهشاشة كانت تفتقر إليهما في الماضي، إلا إن الأرصدّة التي يتمتّع بها الكيان الحاكم، كتلك التي تتمتّع بها "حماس" في قطاع غزة، تعطي إسرائيل مزيداً من الأهداف لضربها، وتدفع منظمات المقاومة إلى التفكير في اعتبارات الخسارة، وخصوصاً في الوقت الذي يكون الاستقرار الحكومي معلقاً في الميزان.

إن الكفاح المستمر ضد تحدي المقاومة يلزم إسرائيل أيضاً بذل ما في وسعها للحفاظ على استقرار كيانات الدول الإقليمية. ومع أن هذا ينطبق بشكل خاص على الدول التي يوجد لإسرائيل تسوية سياسية معها، إلا إنه ينطبق أيضاً على الدول المعادية التي ربما تكون تقدم المساعدة إلى المقاومة، مثل سورية. لقد أثبتت الحملة الأميركية في العراق أن زعزعة استقرار دولة في منطقة الشرق الأوسط لا تؤدي إلى إيجاد كيان أكثر استقراراً أو ليبرالية، وإنما - على العكس من ذلك - من المحتمل أن تشكل الفوضى أرضاً خصبة لعناصر المقاومة، وحتى للعناصر الأكثر تطرفاً منها (وخصوصاً تلك المحسوبة على الجهاد العالمي). إن هذا الدرس الاستراتيجي لا ينطبق فقط على الأنظمة في المنطقة، بل أيضاً على الكيانات الوطنية التي تحكمها عناصر من المقاومة. وهنا، فإن حكم "حماس" في قطاع غزة يشكل أبرز مثال لهذا، ذلك بأن تقويض هذا النظام إلى درجة انهياره من شأنه أن يضع إسرائيل أمام سلسلة من المشكلات الصعبة، ومنها: فراغ حكومي في حال سقوط نظام "حماس" يمكن أن يجتذب عناصر إسلامية أكثر تطرفاً منها، بما فيها عناصر محسوبة على القاعدة؛ نشوء تهديد إرهابي دائم ضد القوات العاملة في قطاع غزة، ("عرقنة القطاع")، أو انتفاضة مدنية واسعة النطاق؛ عبء ثقيل يتمثل في تلبية حاجات السكان المحليين الفقراء بصورة مستمرة.

إن تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه ربما يساعد في إرساء فترات من الهدوء النسبي، وهذه النتيجة تشكل رصيماً استراتيجياً لدولة إسرائيل، التي تسعى، بموازاة خوض حملة عسكرية طويلة الأمد، لدعم ازدهار القطاع المدني وتوفير الأمن لمواطنيها. وهذا يعيدنا، إلى حد كبير، إلى فلسفة دافيد بن - غوريون الدفاعية، التي عرّف فيها هدف الحملة العسكرية بأنه يتمثل في إرساء أطول فسحة ممكنة من الهدوء حتى الحملة المقبلة.

دائرة التحديات التالية

إن الدروس والتوصيات التي ناقشناها حتى الآن تتعلق في المقام الأول بالتهديدات القصوى التي تشكلها العناصر المقاومة بالنسبة إلى إسرائيل في الأعوام الأخيرة. وفي هذا السياق، فإن العناصر المقاومة التي بلغت مرحلة متقدمة نسبياً من النمو تحظى بأهمية خاصة: العناصر التي سيطرت على مناطق واسعة متاخمة لإسرائيل تواصل خوض كفاح مسلح انطلاقاً من



هذه المناطق، لكنها في الوقت نفسه، تكتسب مكانة سيادية أو شبه سيادية - مثلاً، "حماس" وحزب الله.

ومع ذلك، فإن التحدي الذي تواجهه إسرائيل أو كيانات غربية أخرى (وخصوصاً الولايات المتحدة) من جانب عناصر مقاومة أخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك دول، يتطلب مبادرات من نوع مغاير. وهنا، فإن العناصر المقاومة التي لا تزال في مرحلة مبكرة نسبياً من النمو تُعتبر ذات أهمية خاصة. إن هذه العناصر تعمل في ساحات يوجد لإسرائيل والولايات المتحدة تأثير كبير فيها، على الرغم من أنهما لا تتمتعان بسيطرة كاملة عليها، وتُبدل فيها محاولة لتعزيز سلطة حكومية محلية يشكل ثقلًا موازنًا لعناصر المقاومة. وتعدّ المواجهات التي تخوضها إسرائيل مع "حماس" في الضفة الغربية، وتلك التي تخوضها أميركا مع مجموعات المقاومة في العراق، أمثلة بارزة في هذا الصدد.

وفي كلتا الحالتين، شهد الغرب في الأعوام الأخيرة درجة معينة من النجاح في محاولته التصدي للمقاومة. وهذا النجاح هو نتيجة عملية متعددة الأعوام جرت في كلتا الساحتين: ففي المرحلة الأولى، اضطرت القوات الغربية إلى استخدام القوة المكثفة، مصحوبة باجتياح الجزء الأكبر من المنطقة، بما في ذلك المدن الكبرى التي تشكل مركز ثقل نشاط المقاومة، في حين تجاهلت، عملياً، النظام المحلي الضعيف الذي كان مسؤولاً عن هذه المناطق شكلياً. وفي نهاية هذه المرحلة، تمكنت إسرائيل والولايات المتحدة من سحب بعض قواتها، أو حتى معظمها، بالتدريج من الأراضي المحتلة (وخصوصاً من المناطق المدنية)، ونقل المسؤولية عنها إلى الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المحلية، مع مواصلة الاغتيالات الموجهة في المنطقة التي تم إخلاؤها من أجل تحييد القوة العسكرية لعناصر المقاومة، وتحييد تأثيرها في المجالات السياسية والعامّة. وفي الوقت نفسه، بُذلت جهود حثيثة لتعزيز الحكومة المحلية وتشجيعها على العمل بشكل مستقل ضد عناصر المقاومة. وفي كلتا الحالتين - حكومة أبو مازن وحكومة نوري المالكي - يمكن للمرء أن يشهد تحسناً مطرداً في الأعوام الأخيرة، لكن هناك شكوكاً جدية في قدرة هذه الحكومات على اجتثاث المقاومة (أو حتى في قدرتها على البقاء في قيد الحياة) من دون الوجود الغربي والدعم الأمني.

إن المقارنة بين الحالتين تكشف أيضاً عن فارق جوهري في طرق التصدي للمقاومة، وهو فارق نابع من اختلاف عناصر المقاومة في كلتا الساحتين. ففي الضفة الغربية، يأتي تحدي المقاومة، في المقام الأول، من حركة "حماس"، وهي حركة تتمتع بتأييد شعبي واسع، وقد تمكنت من ترسيخ مكانتها كحزب حاكم، ومن تقديم نفسها بديلاً من القيادة الوطنية المخضّرة برئاسة حركة "فتح". ولذلك، فإن إسرائيل تنظر إلى الكفاح ضد "حماس" في الضفة الغربية على أنه هدف استراتيجي مركزي، مخافة أن تسيطر الحركة على المنطقة،



كما أن حكومة أبو مازن، على الرغم من ضعفها الأساسي، تفهم الحاجة إلى خوض حملة حازمة ضد "حماس". أما في العراق، فإن المقاومة ممثلة في المقام الأول، في ميليشيات سنية وبعض الجماعات الشيعية المسلحة المنشقة. وهذه الجماعات تكنّ عداً عميقاً الجذور للولايات المتحدة، فضلاً عن كراهية شديدة لتنظيم القاعدة، الذي تعتبره منافساً رئيسياً، تماماً مثل الأميركيين والحكومة العراقية. ونظراً إلى هذا الوضع، نجح الأميركيون في بلورة استراتيجيات معينة لمواجهة المقاومة في العراق، وأهمها هو تنظيم بعض الميليشيات السنية في أطر دفاعية مسلحة في مناطق متعددة من البلد ("مجالس الصحوة") من أجل تعزيز الكفاح ضد القاعدة. وقد دمج الأميركيون أيضاً بعض الناشطين من منظمات المقاومة في الحكومة العراقية والمؤسسة العسكرية، وبالتالي، حدّوا من النشاط العنيف ضد الأميركيين والحكومة العراقية.

إن التعامل مع الدول المتماثلة مع فكرة المقاومة يتطلب تكتيكات مغايرة جوهرياً للتكتيكات المستخدمة ضد المنظمات التي هي ما دون الدولة، لأن الأمر هنا يتعلق بعناصر ذات أحجام جغرافية وديموغرافية ضخمة، وتملك حكومة مركزية مستقرة بشكل عام وبنى تحتية وطنية واسعة. وفي هذا السياق، فإن الحالة الإيرانية تتسم بأهمية خاصة. إن انخراط طهران في ترسيخ قوة معسكر المقاومة ليس سوى جانب واحد من التهديد الذي تشكله على إسرائيل خاصة، وعلى العالم العربي والغرب عامة، وجوهر هذا التهديد هو تطوير برنامجها النووي. إن التعامل مع إيران يتطلب تنسيقاً بين العديد من اللاعبين الإقليميين والدوليين، والقيام بعدد كبير من الخطوات التي تشمل ما يلي: منع إيران من تحقيق قدرات مستقلة لإنتاج دورة الوقود النووي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعدها على ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية عظمى وتعزيز قوتها الردعية إزاء عناصر خارجية؛ الدفع قدماً نحو فرض عقوبات اقتصادية دولية شديدة عليها وشن حملة واسعة في أوساط الرأي العام ضد الحكومة الإسلامية في إيران (وخصوصاً فيما يتعلق بمشاركتها في تقويض الاستقرار في المنطقة من خلال دعم الإرهابيين والمنظمات التخريبية)؛ تنسيق التحركات للحد من نفوذ إيران في الشرق الأوسط، والذي تحققه بشكل خاص من خلال تقديم المساعدات المالية والعسكرية للإرهابيين في المنطقة، ولا سيما حزب الله و"حماس".

وعلى عكس إيران التي تجري مناقشة خطط هجومية فقط ضدها - سواء أكانت عسكرية أم سياسية - فإن المكانة الاستثنائية لسورية في معسكر المقاومة ربما تتطلب أفكاراً مغايرة لتحديد التهديد الذي تمثله. إن إمكان دفع عجلة التسوية السياسية مع سورية يبدو واعداً، وهو يشكل خطوة تفتح احتمالات الإضرار بالعلاقة التقليدية بين دمشق وغيرها من عناصر المقاومة، بما فيها إيران، وحزب الله، والمنظمات الإرهابية الفلسطينية، وحتى، في بعض السيناريوهات، فك ارتباطها مع هذا المعسكر.



هل نجحت عملية الرصاص المسبوك في تنفيذ عقيدة المقاومة؟

انتهت عملية الرصاص المسبوك في قطاع غزة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ - كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩) بشعور ملحوظ من النجاح في إسرائيل، وقد اعتُبرت، في الفترة التي تلتها مباشرة، إنجازاً وطنياً في نظر معظم القيادات العليا السياسية والعسكرية في إسرائيل، فضلاً عن الرأي العام الإسرائيلي. علاوة على ذلك، اكتسبت هذه العملية، وبالتدرج، صفة العملية التي صححت مسار حرب لبنان الثانية، وذلك من خلال إثبات تطبيق الدروس المستفادة من المواجهة السابقة بين إسرائيل وبين عنصر رئيسي من معسكر المقاومة.

وعلى النقيض من ذلك، تبرز من معسكر العدو صورة تبدو غريبة، على الأقل بالنسبة إلى المراقب الغربي، وخصوصاً الإسرائيلي: ففي الوقت الذي ظهر فهم واضح للأضرار الفادحة التي تكبدها الفلسطينيون عامة، وحركة "حماس" خاصة، لم يترجم هذا الفهم - علناً على الأقل - إلى اعتراف بالمشكلات الأساسية، فضلاً عن إعلان الهزيمة. فوفقاً لرواية "حماس"، لم تقع خسارة أو هزيمة لأن الحركة حققت مبادئ مفهوم المقاومة، في الدرجة الأولى من خلال منع إسرائيل من الفوز بحسم عسكري كلاسيكي واضح، ومن خلال إظهار الحركة قدرات عمالانية (وإن كانت محدودة إلى حد ما) في جميع مراحل الحملة، وخصوصاً قرب نهايتها.

ويبدو أن "حماس" طبقت، في أثناء سير العملية، سلسلة من مبادئ المقاومة بنجاح: إظهار عزيمة قوية وتجنب رفع العلم الأبيض؛ محاولة استنزاف الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ إظهار قدرة على البقاء من الناحية العمالانية (وخصوصاً القدرة على إطلاق الصواريخ) في جميع مراحل الحملة؛ توسيع دائرة المراكز السكانية وعدد الإسرائيليين المعرضين لتهديد صواريخ "حماس"؛ التحصن في المناطق العمرانية الكثيفة السكان للتعويض عن الميزة التي تتمتع بها القوة العسكرية النظامية؛ دمج المجالين المدني والعسكري عمداً خلال المعارك للتسبب بسقوط العديد من الضحايا المدنيين، وبالتالي إثارة ضغوط دولية على إسرائيل؛ إظهار قدرة عالية على تحمل ضربات قاسية، وخصوصاً على صعيد الخسائر في الأرواح؛ محاولة التسبب بقدر كبير من إراقة الدماء في صفوف العدو (ولا سيما في صفوف العسكريين)؛ محاولة إثارة الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي.

ومع ذلك، فإنه على الرغم من تنفيذ هذه الأفكار كلها المتعلقة بمفهوم المقاومة، إلا إنه يبدو أن إخفاقاً أساسياً حدث في هذه العملية من منظور "حماس". فمن ناحية موضوعية، تُعتبر عملية الرصاص المسبوك فشلاً لـ "حماس"، إن لم يكن نقيضاً لحرب لبنان الثانية التي



أديرت وأنهيت بطريقة مغايرة. وهناك عدة أسباب رئيسية لهذه الفجوة على الصعيدين العملي والتصوري :

(١) الفارق في سلوك إسرائيل: لقد تصرفت العناصر جميعها في إسرائيل بصورة مغايرة جوهرياً لما فعلت في حرب لبنان الثانية، وبالتالي، فإنها أحبطت إلى حد كبير منطق "حماس" والأهداف التي حددتها الحركة لنفسها في هذه المواجهة، كما أن القيادة السياسية العليا في إسرائيل وضعت للعملية أهدافاً محدودة نسبياً وقابلة للتحقيق (لم تُستخدم إطلاقاً مصطلحات مثل النصر، أو الحسم، أو وضع حد لإطلاق الصواريخ)؛ أظهر الجيش الإسرائيلي قدرات قتالية وطريقة عمل مختلفتين عن تينك اللتين اختبرتهما المقاومة في صيف سنة ٢٠٠٦، وبالتالي، كانت خسائره قليلة نسبياً؛ أظهر الجمهور الإسرائيلي قدرة على التحمل في مواجهة الضرر المستمر، وفهماً لا يستهان به لعدم إمكان القضاء على إطلاق الصواريخ.

(٢) حدود القوة الفلسطينية: وجدت "حماس" صعوبة في أداء الدور الذي قام به حزب الله في حرب لبنان الثانية، وذلك بسبب الطابع الأساسي للحركة، ونظراً إلى الأوضاع الفريدة التي تمت فيها العملية: فعسكرياً، لم تملك "حماس" القدرة على تكرار إطلاق الصواريخ المكثف كما فعل حزب الله، وبالتالي إيقاع الأضرار الجسيمة بالجبهة المدنية الإسرائيلية كما حدث في سنة ٢٠٠٦...

(٣) القدرة المحدودة لمعسكر المقاومة على تقديم المساعدة: على الرغم من البيانات الحماسية التي صدرت عن هذا المعسكر خلال الأعوام الأخيرة، فإن "حماس"، في نهاية المطاف، وقفت وحيدة في المواجهة مع إسرائيل، من دون أن يتقدم أي لاعب آخر في المعسكر لمساعدتها عسكرياً...

[.....]

أثبتت عملية الرصاص المسبوك أن إسرائيل تملك بضع وسائل للتصدي للمبادئ التي توجه المقاومة. إن المكافحة تتطلب الدمج بين عدة مكونات: الفهم العملائي الدقيق لحركات العدو وأهدافه؛ التصميم على عدم اللعب وفقاً لمنطق العدو؛ حرص القيادة السياسية على تحديد أهداف واقعية واضحة لمثل هذه المواجهة على نحو يقوّض محاولات العدو السيطرة على الرأي العام؛ زيادة الوعي العام [المحلي] فيما يتعلق بهذه الأهداف؛ تعبئة العناصر الإقليمية والدولية على نحو يهدف إلى تخفيف الضغط الخارجي.

صحيح أن المواجهة الأخيرة تم خوضها ضد إحدى الحلقات الأضعف في معسكر المقاومة وفي سياق فريد من نوعه في الساحة الفلسطينية، لكن لدى النظر إلى المستقبل، فإنه من الأهمية



يمكن صوغ بعض الافتراضات الأولية الصارمة التي فحواها أن نتائج العملية التي هي في قيد المناقشة، لا يمكن تكرارها تماماً في مواجهات مع عناصر أخرى من المقاومة. ففي الحملات المقبلة سيكون من الضروري القيام بتحركات تهدف إلى تحييد [قدرات الطرف الآخر]، وتكون مشابهة لتلك التي اتخذت خلال عملية الرصاص المسبوك. ومع ذلك، فإنه من الضروري أيضاً التحضير لمواجهة مع عدو يملك استعداداً عسكرياً أعلى، وروحاً قتالية أفضل، مقارنة بحركة "حماس"؛ عدو سيملك قدرة أفضل على إلحاق أضرار أكبر بإسرائيل في المجالين العسكري والمدني.

استنتاج

يمكن وصف الميزان العام للتحدي الذي تمثله المقاومة في الشرق الأوسط بأنه متفاوت، وبأن كفته تميل، إلى حد ما، إلى مصلحة العناصر المتماثلة مع هذا المفهوم. وقد غيرت هذه العناصر وجه المنطقة، ويبدو هذا التغيير في التحولات بعيدة المدى التي طرأت على الساحتين الفلسطينية واللبنانية، كما أنها نجحت في ترسيخ مكانة مفهوم المقاومة باعتباره الأيديولوجيا المهيمنة في أوساط العديد من المجموعات الإقليمية. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة لم تنجح بعد في أن تصبح النظام العالمي البديل للمنطقة، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى الخطوات التي اتخذها الغرب لكبحها، بما في ذلك إسرائيل، وأيضاً إلى الدول المعتدلة في العالم العربي. وفي حين أن هذه الدول تعاني ضعفاً جوهرياً، وتجد صعوبة في تقديم بديل أيديولوجي متماسك وجذاب من المقاومة، فإنها نجحت في عرقلة مسارها، وبالتالي منعت المقاومة من تحقيق حسم سريع في الصراع على طابع المنطقة.

ومع ذلك، فإن فكرة المقاومة بعيدة عن أن تكون "موضة" أيديولوجية عابرة، ذلك بأن ارتباطها الوثيق بعمليات ثقافية وسياسية واجتماعية عميقة يعطيها قوة وحيوية، الأمر الذي يجعلها تشكل تهديداً طويلاً الأمد من وجهة نظر إسرائيل. ومن أجل التصدي لهذا التهديد، فإنه لا جدوى من الأمل بتحقيق انتصار عسكري ساحق، مثل ذلك الذي أدى إلى زوال الرؤية العربية المشتركة في سنة ١٩٦٧. وبدلاً من ذلك، فإن المطلوب هو شن حملة استنزاف متأنية على مدى عدة أعوام؛ حملة لا تركز على القوة العسكرية لعناصر المقاومة فحسب، بل تسعى أيضاً لتقويض الأماكن التي يصاغ فيها هذا المفهوم، ويوزع منها على الجمهور العريض. وضمن هذا النهج، فإن وسائل الإعلام والنظم التعليمية والمؤسسة الدينية لدول المنطقة، تؤدي دوراً بارزاً على هذا الصعيد. ووفقاً بعدما يظهر تغيير جذري دائم في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام التي ترعاها الدول ووسائل الإعلام المستقلة والمساجد وغيرها من المؤسسات الدينية في الساحة الإسلامية، سيكون من الممكن معرفة ما إذا كان هناك تحول عقائدي مواز في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الطريقة التي تنظر بها مختلف الجماعات الإقليمية إلى فكرة المقاومة.